الأردن والعراق وفلسطين 1/2

21-8-2003

الموقف الأردني يبدو وكأنه يحاول أن يجمع بين المتناقضات أو يحقق توفيقات صعبة تقترب من المستحيل، لكنه في ذلك ليس مختلفا عن السعودية ومصر، فكلاهما تحاولان صيانة علاقتهما وتطويرها مع الولايات المتحدة مع الاختلاف معها في شأن العراق، وتقيم مصر علاقات سياسية وتجارية مع إسرائيل، وسبقت جميع الدول العربية لتوقيع معاهدة سلام معها.

بقلم إبراهيم غرايبة

المفروض أن تحدد كل دولة سياساتها ومواقفها وممارساتها السياسية وفق ما تقتضيه وتتيحه جغرافيتها ومواردها البشرية والطبيعية، وهي بالطبع ليست قدرا حتميا ولكنها خيارات معقدة لا تصلح المقولات الجاهزة لتفسيرها وتقييمها.

قد تكون هذه المقدمة هي المدخل المناسب لدراسة السياسات الأردنية تجاه العراق وفلسطين وهي القضية التي تثير جدلا واسعا إعلاميا وسياسيا، وبالرغم من أن السياسات العراقية والفلسطينية هي قضية موضع تساؤل وتفكير في كل الدول العربية وبخاصة مصر وسوريا ولبنان والسعودية وبقية دول الخليج، فقد كانت السياسات الأردنية هي الأكثر عرضة للنقاش والتقييم.

وتبدو عملية تفجير سيارة قرب السفارة الأردنية في بغداد مثالا على تعقد حالة العلاقة الأردنية العراقية ومستقبلها، فالعملية تبدو غامضة، فلا مصلحة فيها كما يبدو للمقاومة العراقية أو بقايا النظام السياسي العراقي السابق، ويرجح أنها مركبة في أهدافها أو غير مباشرة، فقد تكون من أعمال شبكة القاعدة أ وجماعة أنصار الإسلام التي تعد من شبكة القاعدة، وفي هذه الحالة فلا علاقة للعراق بها إلا مثل علاقة كينيا على سبيل المثال في العمليات التي استهدفت سفارة الولايات المتحدة أو الفندق الذي يملكه إسرائيليون في بومباسا بكينيا.

والشاهد في حادث السفارة هو مدى الصعوبة في فهم الموقف الأردني من عراق المستقبل، وتداخلاته، فالأردن تربطه بالعراق ومستقبله شبكة من التاريخ والجغرافيا والمصالح والأفكار والأوهام تجعل موقفه تجاه العراق موضع دائما للسؤال والتحليل والأخبار والمعارضة والتأييد والتسلية والترفيه السياسي، فكان موقف مثل مشاركة الأمير الحسن بن طلال عم الملك عبد الله الثاني في مؤتمر للمعارضة العراقية في لندن قبل سقوط نظام البعث وصدام حسين في العراق مناسبة لاستنتاجات وأحكام تتراوح بين حكم ملكي عراقي بقيادة الأمير الحسن وفدرالية أردنية عراقية، ودور أردني في العراق، وتعاون أردني أمريكي إسرائيلي تركي في صياغة مستقبل المنطقة، أو كأن الأردن هو الذي يشن الحرب على العراق، أو كأنه هو الذي يتعرض للحرب الأمريكية وليس العراق، أو كأن قناة السويس والخليج العربي في الأردن، ولم تقف أمام هذه التحليلات التصريحات الرسمية الأردنية التي اعتبرت المشاركة موقفا فرديا، ولا حقائق الواقع وبدهياته، فالأردن بلد صغير لا يمكنه احتلال العراق ولا القيام بدور إقليمي يفوق موقعه في الخريطة السياسية والإقليمية، ولا يطمح واقعيا سوى لإدارة علاقاته الإقليمية والدولية وفق جملة من المصالح والمعطيات الواضحة والتي لا يمكن تجاوزها. ويبدو واضحا أن الأردن يراجع سياساته الإقليمية منذ عام 1999 فهو لا يريد دورا إقليميا في العراق، ولا يريد أيضا أن يغير

مواقفه إلى العكس تماما، ولكنه يحاول أن يتخذ علاقات جوار وتضامن دون انخراط في السياسات والمواقف المحلية والإقليمية. هذا التخلي عن الدور التاريخي للأردن الذي كان مشاركا رئيسيا في الحرب العراقية الإيرانية وفي حرب الخليج الثانية وفي الصراع الكويتي العراقي عام 1961 (مع الكويت ضد العراق)، والبحث عن موقف وسطي لا يتخلى عن الدور القومي ولا يتورط في الصراعات المحلية والإقليمية، يبدو غير مستوعب أو يكاد ترفضه معظم الأطراف والجهات السياسية والشعبية والإعلامية التي ترى الأمور والمواقف في نمطين لا ثالث لهما. وربما يكون المكان هو السبب، وقد يكون التفسير في فقه المكان أو الجغرافيا السياسية، فالأردن في مواقفه الجديدة يبدو وكأنه يحاول الإفلات من التاريخ والجغرافيا، ذلك برغم معقولية فلسفته الجديدة في إدارة السياسة الخارجية والإقليمية وأنه يكرر نماذج أخرى في التاريخ والجغرافيا مثل سويسرا التي استطاعت أن ترسخ سياسة محايدة في أوروبا المتصارعة على مدى 200 عام، ولبنان الذي استطاع أن يقتبس النموذج السويسري لأكثر من ثلاثين سنة، وقد يكون استخدام المثال اللبناني مغامرة سياسية ومنهجية. كان العراق تحكمه العائلة المالكة الهاشمية ما بين عامي 1920 و1958 فقد أقام الملك فيصل الأول بن الحسين بن علي مملكة في العراق في الوقت نفسه الذي أقام فيه أخوه الملك عبد الله الأول بن الحسين مملكة في الأردن، ونشأت علاقة خاصة وقوية بين البلدين تبعا للعلاقة الخاصة بين العائلتين تطورت إلى وحدة سياسية عام 1958، ولكنها انتهت نهاية دموية بعد شهور من قيامها عندما أطاح انقلاب عسكري بالحكم الملكي في العراق بقيادة عبد الكريم قاسم قتل فيه الملك فيصل الثاني بن غازي. ودخلت العلاقات الأردنية العراقية في مرحلة من الجزر والقطيعة حتى أواخر السبعينيات، حتى إن الأردن أرسل قوة عسكرية عام 1961 لمساندة الكويت في مواجهة العراق عندما حاول الرئيس العراقي الأسبق عبد الكريم قاسم احتلالها. ثم عادت مرحلة من التحالف السياسي والإستراتيجي والتعاون الشامل بين البلدين حتى ارتبط الاقتصاد الأردني بالسوق العراقية ونشأت مصانع كثيرة في الأردن قائمة كليا على تلبية حاجات السوق العراقية، وصارت مدينة العقبة الأردنية على البحر الأحمر الميناء الرئيسي للواردات العراقية، وقدم العراق معونات وتسهيلات كبيرة للأردن والأردنيين كالمنح التعليمية والنفط والمعونات المالية المباشرة والأفضلية في الاستيراد. وبعد توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994 بدأ الأردن بمحاولة إصلاح علاقاته التي تدهورت مع الغرب وبخاصة الولايات المتحدة، ومع دول الخليج، وأجرى مراجعة كبيرة لمواقفه وعلاقاته العراقية. وفي عام 1995 استضاف الأردن أحد أهم شخصيات النظام العراقي وهو حسين كامل الذي عمل وزيرا للدفاع العراقي وكان زوج ابنة الرئيس العراقي صدام حسين، ثم تغير موقفه وتحول إلى المعارضة، واستضاف الأردن عددا من قادة المعارضة العراقية، وشهدت العلاقات الداخلية الأردنية توترا بسبب هذه التحولات في السياسة الأردنية، فقد عارضت أحزاب المعارضة المواقف الجديدة، وقامت مظاهرات شعبية واحتجاجات واسعة في الأردن وبخاصة في مدينة معان جنوب الأردن، وفي المساجد والمناسبات السياسية والعامة في العاصمة الأردنية عمان. وباختصار فإن الأردن يسعى لأن تكون سياساته متفقة مع الموقف العام العربي وبخاصة الدولتان الرئيستان في النظام العربي وهما السعودية ومصر، ولا يريد أن يندفع إلى موقف متطرف يمينا أو يسارا، وهذا التعديل للسياسات تجاه العراق يشبة أيضا مراجعة العلاقة مع إسرائيل، فلم تعد في حميميتها ودفئها السابق، وتتجه أيضا إلى النموذج المصري في العلاقة مع إسرائيل. والموقف السياسي للأردن من الحرب وتعامله معها لم يكن خارجا عن السياق العربي العام، فلا هو في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة ولا يخوض معركة المصير لأجل العراق، ولا هو أيضا يقدم قواعد عسكرية ولا تسهيلات ولا يتعاون عسكريا مع الولايات المتحدة في حربها واحتلالها للعراق، وهو موقف أقرب إلى الموقف السعودي والمصري. وبالطبع فإن القضية العراقية والتعامل معها ليس بالوضوح والبساطة التي

يحب الإعلام دائما تقديمها للجمهور تأييدا أو معارضة، فالأردن ليس العراق وليس الكويت أو دول الخليج، وهو في الوقت الذي يبدي فيه معارضة للحرب على العراق يحتفظ بعلاقات قوية ومميزة مع الولايات المتحدة وبعلاقات سلام مع إسرائيل اللتين تبديان عداوة للعراق تقترب من الهوس. فالموقف الأردني يبدو وكأنه يحاول أن يجمع بين المتناقضات أو يحقق توفيقات صعبة تقترب من المستحيل، لكنه في ذلك ليس مختلفا عن السعودية ومصر، فكلاهما تحاولان صيانة علاقتهما وتطويرها مع الولايات المتحدة مع الاختلاف معها في شأن العراق، وتقيم مصر علاقات سياسية وتجارية مع إسرائيل، وسبقت جميع الدول العربية لتوقيع معاهدة سلام معها.

الأردن ومستقبل العراق

هذا التحليل لا ينفي أهمية أسئلة من قبيل هل سيكون للأردن دور في صياغة مستقبل العراق مثل عودة الملكية الهاشمية إلى العراق؟ أو ما العلاقة المستقبلية المتوقعة بين الأردن والعراق؟ وكيف سيتم التعامل مع المجلس الانتقالي للحكم والمقاومة العراقية؟

لقد كان الأردن يعتمد كليا على العراق في استيراد احتياجاته النفطية وبأسعار تفضيلية إضافة إلى منحة نفطية تصل قيمتها إلى حوالي 350 مليون دولار، وكان العراق يؤمن سوقا لحوالي 21% من الصادرات الأردنية، وكان العراق أيضا أهم مصدر لدعم الأردن اقتصاديا وبخاصة في الفترة بين 1980 و 1990، وارتبط الاقتصاد الأردني بالسوق العراقية ونشأت مصانع كثيرة في الأردن قائمة كليا على تلبية حاجات السوق العراقية، وصارت مدينة العقبة الأردنية على البحر الأحمر الميناء الرئيسي للواردات العراقية، وقدم العراق معونات وتسهيلات كبيرة للأردن والأردنيين كالمنح التعليمية والنفط والمعونات المالية المباشرة والأفضلية في الاستيراد، ومن ثم فإن السؤال عن مستقبل العراق والتعامل معه قضية أردنية ذات أولوية كبرى.

ولكن ذلك كله لا يعني أبدا أن الأردن يسعى لإقامة نظام ملكي هاشمي في العراق، وإنما يحرص بالتأكيد أن يكون النظام السياسي في العراق تربطه بالأردن علاقات قوية من المصالح والتعاون، وعدم العداء والتوتر في أسوأ الأحوال، وإذا كانت الحالة التاريخية تصلح للاستدعاء في مجال العلاقات الأردنية العراقية في فترة الحكم الهاشمي فإنها كانت علاقة بين بلدين مستقلين ومتعاونين، وكانت الوحدة الأردنية العراقية عام 1958 بسبب تقدير البلدين أن الوحدة المصرية السورية تسعى إلى إضعافهما وعزلهما إقليميا، وإلا فلماذا تأخرت هذه الوحدة بين البلدين؟ فمجيء الأسرة الهاشمية إلى العراق إذن لا يعني موقفا مصيريا للنظام السياسي في الأردن، فقد استطاع أن يطور علاقاته مع العراق ويتجاوز محنة الانقلاب الذي وقع عام 1958، ولا يتوقع أن تكون العلاقات العراقية الأردنية في حال مجيء الهاشميين أحسن بكثير مما كانت عليه إبان الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وإن كانت عودتهم بالتأكيد ستكون من ناحية تاريخية وعاطفية أمرا كبيرا ومقدرا من قبل النظام السياسي في الأردن.

ولكن التفكير الأردني في المستقبل العراقي ليس محصورا في العلاقة المتوقعة بين البلدين، وإنما يقع أيضا في التعامل مع مستقبل المنطقة التي يتوقع أن الولايات المتحدة ترتب شيئا لأجله، كما في تصريحات بعض المسؤولين الأمريكان التي تفيد أن التغيير في العراق بداية لتغيير شامل في المنطقة، يشمل الثقافة السائدة، والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة والعلاقة مع إسرائيل.

والواقع أن الأردن لا يختلف موقفه الاقتصادي والسياسي من ناحية الضرر المتوقع عن الدول الأخرى المحيطة بالعراق، ولن تكون الحالة المتوقعة أسوأ من حالات ومواقف تاريخية كثيرة مر بها الأردن، وإن كان التاريخ لا يعيد نفسه لكنه مهم ومفيد جدا في الفهم والاستشراف، فقد سبق أن أغلقت الحدود الأردنية مع معظم الدول المجاورة له كما حدث عام 1958 وعام 1970 ومرت بالأردن ظروف سياسية وعسكرية بالغة القسوة والخطورة مثل حرب عام 1967 التي

فقد فيها الضفة الغربية، وانقلاب عبد الكريم قاسم على دولة الوحدة الأردنية العراقية عام 1958، وأحداث عنف داخلية أودت برئيسي وزراء هما هزاع المجالي عام 1960 ووصفي التل عام 1971، ومواجهة مسلحة مع المنظمات الفدائية الفلسطينية عام 1970

للعودة للأعلى

الأردن والعراق وفلسطين 2-2

22-8-2003

ويرى دعاة الاتجاه الأردستيني أن قيام الدولة الفلسطينة سيحل إشكالية الهوية والانتماء في الأردن لأن سبب الأزمة هو الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وليس السياسات الأردنية تجاه المواطنين من أصل فلسطيني. وربما تعود هوية المكان لتحيا من جديد وتكون موضع إجماع وقبول وفكرة تجمع المواطنين من شتى الأصول والمنابت، وسيجد دعاة غياب الهوية الوطن

بقلم إبراهيم غرايبة

مواد ذات علاقة
الأردن والعراق وفلسطين 1/2

الأردن وفلسطين

صار التعامل مع القضية الفلسطينية والوحدة الوطنية مأزقا سياسيا ودستوريا وأخلاقيا، فالدولة في تعاملها مع فلسطين كبلد مجاور مثل سورية أو العراق إنما تطلب من مليوني فلسطيني يحملون الجنسية الأردنية أن يكونوا جزءا من مشروع وطني لا يتفق مع آمالهم وضمائرهم، وإن هي أخذت الوحدة التي تمت عام 1950 بالقوة الدستورية والمنطقية التي تقتضيها فهي أيضا تصطدم معهم، وإن هي اتخذت قرارا بنزع المواطنة والجنسية عنهم وتحويلهم إلى مقيمين عرب إن كان هذا ممكنا فستكون أيضا خطوة كبيرة جدا تؤدي إلى متوالية كبيرة جدا من التداعيات والآثار التي قد يكون معظمها غير محسوب أو متوقع.

وفي مقابل منطق الانسحاب من القضية الفلسطينية ثمة حقيقة أن الضفة الغربية كانت جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية منذ عام 1950 حتى عام 1967 ولم يغير الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية من حقيقة كونها جزءا من الدولة الأردنية حتى إعلان منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للفلسطينيين عام 1974 وفك الارتباط القانوني والإدراي بالضفة عام 1988 لم يغيرا كثيرا من علاقة الضفة الغربية بالدولة الأردنية، ومن المنطقي أن الترتيب النهائي لوضع الضفة الغربية لا بد أن يتم بمشاركة الأردن باعتبار أن الضفة كانت جزءا منه وباعتبار أن ما تبقى من الصراع العربي الإسرائيلي يقع معظمه إن لم يكن جميعه في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والجولان عام 1967 وهو احتلال نشأ بعد حرب كان الأردن طرفا فيها، ولا يمكن تسوية تداعيات هذه الحرب وتحقيق الانسحاب المطلوب دون أن يكون الأردن طرفا أساسيا في التسوية.

ولكن اتفاق أوسلو أسقط جزءا كبيرا من مصداقية هذه المقولة إن لم يسقطها نهائيا، فقد أبعد الأردن من المعادلة الفلسطينية الإسرائيلية، وأظهر المشهد الجديد للخريطة السياسية والمكانية

أن الأردن لم يعد له موقع في التسوية السياسية، وكان وقع الاتفاق على الأردنيين كما الصاعقة، فالمفاوضات مع إسرائيل التي أطلقت في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 والتي كان الفلسطينيون يفاوضون فيها تحت مظلة الوفد الأردني بدت موضع سخرية وعدم احترام من قبل الفلسطينيين والإسرائيليين، وظهر الأردن كأنه استخدم على نحو بشع ومهين، ولم يعد شريكا ضروريا في التسوية والسلام وصار موقف الأردن كقول الشاعر:

وإذا تكون كريهة أدعى إليها وإذا يحاس الحيس يدعى جندب

وكان رئيس الوزراء الأردني د. عبد السلام المجالي هو أيضا رئيس الوفد المشترك للأردنيين والفلسطينيين، وظهرت توجهات رسمية أردنية للانسحاب نهائيا من الشأن الفلسطيني، ومراجعة الموقف من مواطنة النازحين الفلسطينيين ومشاركتهم في الانتخابات النيابية التي أجريت بعد شهرين من توقيع اتفاق أوسلو، أو تطبيق "عودة سياسية" للنازحين بمعاملتهم سياسيا كمواطنين فلسطينيين مثل الفلسطينيين في سورية على سبيل المثال مع الإبقاء على حق الإقامة والعمل والتملك، وقد حسم الملك الحسين هذا النقاش في حينه باعتبار الأمور كما هي قبل أوسلو دون تغيير، وانتظار قيام دولة فلسطينية مستقلة.

ولم يغير اتفاق أوسلو وتداعياته واتفاق وادي عربة من حتمية المكان وتداخلات التاريخ بالجغرافيا والأمر الواقع، فقد انتهى الأمر إلى انتفاضة شاملة غير مسبوقة وحرب جديدة تزيد من المهاجرين الفلسطينيين إلى الأردن بدلا من عودتهم المفترضة إلى بلادهم، فالاتفاق لم يحسم ابتداء عودتهم إلى وطنهم، وصار الخلاف حربا تزيد الخناق على الناس وتدفع بهم إلى موجة تهجير جديدة، حتى إذا لم يهجروا فإن حلم الدولة يبدو يتراجع والحكم الذاتي المفترض تطوره إلى مزيد من الاستقلال يتلاشى وينكمش، ويعود الأمر كما كان قبل 13/9/1993 حكما عسكريا إسرائيليا مباشرا

الأردن وفلسطين مصير واحد

أظهر مرور الزمن واقعا جديدا ووجهة نظر ثالثة، ودائما يوجد طريق ثالث بين كل مسارين أو وجهتين، وهو مايمكن تسميته بالاتجاه الأردني الفلسطيني أو "الأردستيني" فقد نشأت مع الزمن مجموعة كبيرة من التجار والموظفين والسياسيين والناس العاديين لم تعد تعرف لها وطنا إلا الأردن وارتبطت به مصالحها ومصائرها، ولو لم تكن قضية الاحتلال الإسرائيلي لما كان في الأمر قضية وطنية أو أخلاقية وكانوا مثل المهاجرين على مدى التاريخ أفرادا وجماعات ممن استقر بهم المقام خارج أوطانهم، كاللبنانيين المهاجرين في جميع أنحاء العالم منذ أكثر من مائة سنة والذين يزيد عددهم عن اللبنانيين المقيمين في لبنان والذين فقد الكثير منهم صلتهم بوطنهم الأصلي.

والاتجاه وفق هذه الرؤية أن العلاقة الأردنية الفلسطينية لم يعد ممكنا التخلي عنها أو مراجعتها لأنها وصلت مرحلة من التعقيد والتشابك وصارت هوية سياسية للأردن، ولم يعد ثمة مجال للعمل إلا وفق هوية ثنائية أصبحت مفروضة ولا فكاك منها، وبخاصة أنه لا يبدو في الأفق حل نهائي ممكن لعودة اللاجئين، ويبدو الحل لدى قادة السلطة الفلسطينية في كونفدرالية أردنية فلسطينية هي أقرب إلى الفيدرالية.

ولكن حتى تقوم الدولة الفلسطينية ويبدأ الطرفان الفلسطيني والأردني ترتيب اوضاعهما النثائية تكون الأوضاع العامة والسياسية بطبيعتها التاريخية وبتلقائية تسير في اتجاه ترسيخ الاندماج المختلف عن مقاسات السياسيين.

وبعد انتفاضة الأقصى التي اندلعت في أيلول/ سبتمبر عام 2000 وتطوراتها التي لم تتوقف بعد طرح مرة أخرى فكرة دور أردني في الضفة الغربية والاستغناء عن السلطة الوطنية الفلسطينية أو تهميشها، ولكن القيادة السياسية في الأردن رفضت الفكرة، وفضلت المضي في فك الارتباط

بالضفة، بل إنها وضعت قيودا على تدفق الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الأردن وسعت في منع ماتراه تسربا للسكان من فلسطين إلى الأردن.

هل الأردن دولة وظيفية؟
تسود وجهة نظر يتبناها الاتجاه الأردستيني بخاصة أن الأردن كان وفق اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور دولة عازلة لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين المتوقع إبعادهم من فلسطين عند إقامة دولة إسرائيل، وأن الأردن هو وطنهم البديل، وأن مبرر قيام الدولة الأردنية واستمرارها هو استيعاب الفلسطينيين، وأن الوحدة الأردنية الفلسطينية التي تمت عام 1950 إنما كانت في هذا السياق، ومن ثم فإنه لا مجال لفكرة وطنية تقوم عليها الدولة وستبقى بلا هوية وطنية حقيقية حتى على الأقل بالقدر الذي يجمع مواطني دول صغيرة في مساحتها وسكانها مثل البحرين وقطر والكويت ولبنان أو غيرها من الدول في كل أنحاء العالم.
وهو تحليل لاحق لممارسات تاريخية وواقعية أو تفسير لما جرى على أرض الواقع، حيث كان الأردن منذ تأسيسه يقوم على فكرة عروبية سورية، وكان معظم كبار المسؤولين فيه وبخاصة في العقود الأولى منذ بداية تأسيسه من أصول غير أردنية من السوريين والعرب الذين هاجروا إليه بعد الثورة العربية الكبرى وسقوط الدولة العثمانية، فكان أول رئيس وزراء من أصل أردني هو هزاع المجالي الذي شكل حكومته عام 1955 وكانت المرات التي شكل فيها أردنيون الحكومة بعد المجالي قليلة ومحدودة مثل وصفي التل وأحمد عبيدات، وكانت رئاسة الحكومة معظم الوقت بأيدي مواطنين من أصل غير أردني، وربما لم تستقر رئاسة الحكومة للأردنيين إلا منذ عام 1993 وهي بالمناسبة فترة تميز فيها رؤساء الوزارات بضعف الإمكانيات والصلاحيات والأدوار، وينسحب هذا الأمر على كثير من المواقع القيادية المهمة الأخرى.
وتسجل محاضر المجلس التشريعي الأردني الذي كان ينتخب في العشرينات والثلاثينات في المراحل التأسيسية للدولة الأردنية نقاشات حادة وواسعة لأعضاء المجلس احتجاجا على توطيف غير الأردنيين، ويبدو من محاضر المجلس المسجلة في الجريدة الرسمية في أوائل الثلاثينات أن الدوائر الحكومية كانت تناط إدارتها بموظفين غير أردنيين وكان يستقدم أعداد كبيرة وكانوا مسيطرين على الإدارة الرسمية، وعندما سن المجلس قانونا بمنع توظيف غير الأردنيين امتنع المسؤولون عن تنفيذ القانون، ومنحت الجنسية الأردنية للمئات من الموظفين ووصفت هذه الجنسيات بأنها مزيفة، وكان يجري استبعاد الأردنيين باعتساف واحتقار برغم أن الكثير منهم كان متخرجا من الجامعات وكانوا قادة وذوي هيئات بين قومهم وفي مناطقهم.
ولكن هذه المواقف وغيرها كثير سواء في المجلس التشريعي أو الشارع السياسي وفي المؤتمرات والمشروعات الوطنية المتعددة بل وفي الشعر كما هو واضح في أشعار مصطفى وهبي التل الذي قدم شعرا وطنيا أردنيا يدل بوضوح على تبلور الهوية الوطنية الأردنية، وأن المكان بالجغرافيا والسكان والتاريخ كان واضحا لدى الناس والنخب والقيادات العامة والسياسية.
ويلاحظ أن بعض القادة الوطنيين كانوا من أصل شركسي وشيشاني ممن هاجر إلى الأردن وتوطن فيها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وقد هاجروا في عشائر ومجموعات كبيرة استقرت في أماكن معينة بالتنسيق مع الدولة العثمانية، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الشخصيات الذين كانوا بمثابة حكام محليين وقادة سياسيين و"تقنوقراط" وضباط عسكريين خدموا في سلك الدولة العثمانية وتدل مواقفهم وسيرهم على شعور واضح بالحدود الجغرافية للمكان وتبلورها في أذهانهم واستقرارها منذ عهود بعيدة تعاملت معها التقسيمات الإدراية للمناطق في كل العهود السياسية المتعاقبة.
وما كان يجري وفق وجهة النظر هذه مزيج من الاتجاه الوحدوي الذي كان الملك المؤسس عبد

الله الأول بن الحسين مؤمنا به ويسعى إليه والمظاهر الجانبية التي رافقت المشروع من تفاعل المعارضة السياسية مع الاختلاف بين الناس حسب أصولهم، ورغبة مصحوبة بالنفوذ لدى النخب الغريبة جغرافيا والمتغربة ثقافيا وانتماء في طمس الهوية الوطنية والانتماء إلى المكان الذي ساد ومازال كذلك في كل البلاد والدول والأقاليم ولدى كل الأمم والشعوب، ولم تكن بتخطيط مسبق للدولة الأردنية جرى على الورق والخرائط دون اعتبار للجغرافيا السياسية والتاريخية ولأغراض وظيفية بحتة، وإن كان هذا لا يمنع القول من أن الأنظمة السياسية والدول العربية معظمها إن لم تكن جميعها ساهمت بفرقتها واختلاف أهواء ونزعات الطبقات الحاكمة والمتنفذه فيها في تحقيق غلبة وظيفية للدول والحكومات ربما تفوقت على الاعتبارات الوطنية والإقليمية التاريخية والاستراتيجية.

وعلى أية حال فقد ترسخت علاقة الناس بالمكان بعد مرور أكثر من ثمانين سنة على قيام الدولة الأردنية وإذا كان القادة التقنوقراط والإدرايون في مرحلة التأسيس غير أردنين فقد توقفت هذه الظاهرة أو انحسرت كثيرا، ولم يكن الجيل الثاني ثم الثالث والرابع من أبناء هؤلاء الوافدين سوى أردنيين مكانا ومصيرا وشعورا، ولم تعد آثار حقيقية وواقعية لتلك الظاهرة، فقد تكونت تركيبية جديدة للمجتمعات وامتدت الفرص في الإدارة والمال لكل فئات الناس ولم يعد الفقر أو الغنى والنفوذ والحرمان يتوزع بين أردني وغير أردني ولم يعد التقسيم مكانيا وإنما اجتماعيا وطبقيا، فيتحالف في المال والنفوذ اعضاء من كل أصل ويلتقي في الفقر والحرمان جماعات من كل مكان أيضا، وتجمع الطبقة الوسطى المهنيين والنشطاء في العمل السياسي والعام من كل مكان.

ثم جعلت النسبة الكبيرة للمواطنيين من أصل فلسطيني قضية الهوية الوطنية الأردنية أمرا يفرق الناس ولا يجمعهم، ثم صار هذا السلوك يفسر بأنه لا يوجد في الحقيقة بلد اسمه الأردن وأنه اقتطع بلا سكان تقريبا ليكون وطنا للفلسطينيين وأن هويته الحقيقية فلسطينية، وليس سرا أن هذه المقولة تحظى بأعلى نسبة قبول بين الفلسطينيين وتقترب من الإجماع الفلسطيني، وربما تكون أكثر فكرة تلاقي اتفاقا وتجمع بين كل التيارات والاتجاهات والطبقات والمصالح المختلفة، حتى يمكن اعتبارها فكرة توحيدية للفلسطينيين أكثر من غيرها من الأفكار والمقولات.

وثمة إجماع على أن أقصى ما يقدمه المستقبل من آفاق وحلول هو قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة أي الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 وهو حل لن يقدم للفلسطينين في الأردن وفي الشتات في أحسن الأحوال سوى هوية سياسية لن تغير من حقيقة معاشهم وإقامتهم ومواطنتهم في الخارج، ولن تكون العودة حتى إن أتيحت سوى موقف رمزي لن يغير من خريطة الهجرة والشتات الفلسطيني، وستبقى المواطنة الأردنية هي مطلب الفلسطينيين المتوطنين في الأردن، فقد وطنوا وانتهى الأمر، ولم يعد ثمة مجال للتراجع، وبخاصة أن نصفهم على الأقل من أبناء فلسطين المحتلة عام 1948 فعودتهم المفترضة يجب أن تكون إلى ماصار دولة إسرائيل وليس إلى فلسطين المفترض أو المتوقع قيامها (الجزء المحتل عام 1967)

حتى أولئك أبناء منطقة عام 1967 لايتوقع عودة معظمهم، وإذا خيروا بين المواطنة الأردنية أو الفلسطينية فسيختارون المواطنة الأردنية سواء المعارضون لنظام الحكم أو التوطين أو دعاة المقاومة والكفاح أو المؤيدين للدولة ونظام الحكم في الأردن، وكل ما في الأمر أنهم بقيام الدولة سيتحررون من العبء الأخلاقي، ويصبحون مثل كل المهاجرين المتوطنين من كل بلاد العالم.

ويرى دعاة الاتجاه الأردستيني أن قيام الدولة الفلسطينة سيحل إشكالية الهوية والانتماء في الأردن لأن سبب الأزمة هو الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وليس السياسات الأردنية تجاه المواطنين من أصل فلسطيني.

وربما تعود هوية المكان لتحيا من جديد وتكون موضع إجماع وقبول وفكرة تجمع المواطنين من

شتى الأصول والمنابت، وسيجد دعاة غياب الهوية الوطنية هم أنفسهم حينئذ تاريخا اجتماعيا وحضاريا حافلا مرتبطا تحديدا بالمكان المسمى الآن الأردن، ويكتشفون أن دولا وحضارات قامت في الأردن تماما كما هو اليوم مثل الأنباط والغساسنة والعمونيون والأدوميون والمؤابيون ومملكة جلعاد، وأن التقسيم الإقليمي لشرق الأردن في الدول الإسلامية المتعاقبة والقائم على ثلاث أقاليم محددة جغرافيا كما الدول الطبيعية وهي عجلون والبلقاء والكرك، ويكون التنافس الجغرافي والمكاني داخل الدولة أمرا طبيعيا محتملا كما هو موجود في جميع دول العالم بلا استثناء، فإيران وتركيا وماليزيا على سبيل المثال لا يشكل الإيرانيون والأتراك والمالاويون فيها أكثر من النصف.